http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1580) السنة السابعة - الخميس (13) آب 2009

خلال مؤتمر عقد في بغداد أمس

المالكي: الحكومة ترحب بالشركات المصرية المتطلعة للاستثمار في العراق

بغداد/ هشام الركابي

رحب رئيس الوزراء نوري كامل المالكي بالدور الكبير للشركات المصرية القادمة للاستثمار في العراق . وقال في كلمته بمؤتمر دعم وتنشيط الاستثمار في العراق الذي عقد أمس الأربعاء ان العراق يرحب بقدوم الشركات المصرية لغرض المساهمة في إعادة بناء البلاد . مضيفا ان مصر هي الشقيقة الكبرى للدول العربية .

من جهته دعا رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الاعرجي الشركات المصرية الى الاستثمار في العراق.وقال في كلمته بالمؤتمر ان المجال متاح للمصريين للدخول بفرص استثمارية في العراق وخاصة في مجالات الكهرباء والنقل والصحة والزراعة . و ان حضور الشركات ورجال الاعمال المصريين دليل على الروابط الاخوية، وسوف تكون هناك لقاءات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتابع الاعرجي ان العراق يزخر بالإمكانات المادية والبشرية وتتوفر فيه فرص الاستثمار، وهو منفتح على الاستثمارات وخطط التنمية. وعبر عن امله في استثمار الشركات المصرية في العراق وخاصة في مجال الوحدات والمجمعات السكنية.

واضاف ان هذه الاحتياجات تتنامى، اذ أكدت وزارة الإسكان ضرورة إنشاء مليون وحدة سكنية خلال السنوات العشر المقبلة.

كما عبر عن استعداد الهيئة لتقديم الدعم للمستثمرين من خلال النافذة الواحدة التي تتولى انجاز معاملات المستثمرين في مكان واحد لتسهيل الوصول اليه والإجابة على الاستفسارات وتخصيص الاراضي .

وأشار الاعرجي الى ان الهيئة أنجزت خلال الاشهر الماضية إعداد الخارطة الاستثمارية للعراق بمئات الفرص الاستثمارية، وإعداد دليل المستثمر، وكذلك إعداد القوانين والإجراءات المطلوبة من اجل عقد الاتفاقيات الصناعية لتعزيز البيئة الاستثمارية في العراق وتقديم المقترحات لتسهيل العمل الاستثماري في العراق.

وبين ان العراق عقد مؤتمرات كثيرة، منها مؤتمر الاستثمار (العراقي الأمريكي) في واشنطن بحضور رئيس الوزراء نوري المالكي ونستعد حاليا لعقد مؤتمر الاستثمار الكبير في الولايات المتحدة، إضافة الى مؤتمرين في ألمانيا وفرنسا، كذلك مؤتمرين للمستثمرين الاسبانيين واليابانيين في بغداد.

من جانبه اعلن وزير الاستثمار المصري محمود محيي الدين ان الوفد الاستثماري المصري سيوقع اليوم اربع مذكرات تفاهم مع العراق .

وقال في كلمة ألقاها في مؤتمر دعم وتنشيط الاستثمار في العراق ان المذكرات ستشمل مجالات الخدمات المالية في التأمين والبورصة المالية والتدريب والرقابة والإشراف وعقود وكالة بين مصر والعراق.

وأضاف محيي الدين ان مشاورات بدأت بشأن مجالات اخرى تشمل الرعاية الصحية والخدمات الصحية.

وبين ان الشركات المصرية أعربت عن رغبتها ببناء مصانع ومستشفيات ووحدات صحية في الأماكن التي تحددها الحكومة العراقية.

واشار الوزير المصري الى ان هناك علامة فارقة لنا ان نكون في طليعة الوفود وملبي المبادرات لاستعادة أواصر التعاون في الاقتصادي ووضع اللبنات المنظمة للمشاركة في تنمية العراق والنهضة بهذا البلد العريق.

وقال اننا جئناكم اليوم ممثلين عن قطاعات الاقتصاد والاستثمار والاعمال بوفد كبير وممثلين للوزارات والبورصة متطلعين الى التعاون وابرام عقود وتبادل خبرة والمشاركة بإعادة الاعمار والبناء للمرافق المختلفة.

وأضاف: كما جئناكم ومعنا شركات متخصصة بمواد البناء الكبرى ذات الخبرة الكبيرة في مصر وأفريقيا والوطن العربي، وهي خبيرة في افتتاح الطرق والجسور والكهرباء ومياه الصرف، وكذلك شركة الاثاث الديمياطي الشهير، وشركات التجارة الخارجية المتخصصة في تسوية التجارة من المحلة الكبرى وشركات الصناعات الغذائية السكر والزيوت والأسمدة.

وتابع جئناكم بشركات النقل البري والبحري من بور سعيد والإسكندرية، لاننا نعرف ان العراق يهتم بالموانئ واعادة بناء البنية التحتية لهذا القطاع المهم، كذلك جئنا ومعنا شركات الصناعات الدوائية والخدمات المالية والتأمين وبورصات الأموال وشركات التكنلوجيا والشركات المتخصصة في إعادة المشروعات والنفط والبتروكمياويات.

وكشف محيي الدين عن ان هناك عددا من المعلومات أود ان أحيط بها المشاركين كافة لانها غائبة عن البعض، ففي مجال الاستثمار في مصر هناك تطور لحقه تطور في الأوضاع الاقتصادية العامة ما جعل هناك طفرة لزيادة الاستثمار المصري العربي.

وذكر ان هذه الطفرة في الزيادة كان منها نصيب للمساهم والمستثمر العراقي الذي قد لا يعلم البعض بانه رغم الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق الا انه يحتل مركزا متقدما في الاستثمار بمصر حيث يحتل العراق المركز الـ ١٥ بين الدول المستثمرة.

وأعلن ان عدد الشركات العراقية التي تسهم في مصر يبلغ ثلاثة الاف و١٦٦ شركة حسب اخر إحصاء لغاية شهر حزيران الماضي، اذ أسهمت في قطاعات الإنشاءات والزراعة والصناعة والخدمات التمويلية ما يبرز قدرة العراق عندما تتاح له الفرص المتميزة.

وقال الوزير المصري ان هذه الزيارة لرجال الاعمال المصريين تتجاوز الاستثمار وهي تعبير عما يجول في قلوبنا من متابعة عن قرب لما يحدث في العراق.

من الواقع الاقتصادي

التجربة المصرية

عباس الغالبي

شاءت الصدفة ان اطلع ميدانيا وعن كثب على التجربة الاستثمارية في القطاع الصناعي والسياحي خلال مهمة صحفية وفرتها لنا جريدة الاهرام ذائعة الصيت خلال العام ٢٠٠٤، واطلعت على المدن الصناعية التي تسورت بالتكنولوجيا العالمية في مختلف الصناعات المتوسطة والثقيلة ولماركات ومناشئ معروفة، وكانت هذه النهضة الصناعية هي ثمار عملية التحول من الاقتصاد المركزي الذي يقع تحت سيطرة الدولة الى مديات اقتصاد السوق.

ولم تكن التجربة المصرية وليدة الصدفة أو محض تمنيات حدثت بين ليلة وضحاها بقدر ما كانت تتويجا لعملية تخطيط مبرمجة اندرجت في اطار الخطط التنموية المتوسطة المدى تحدث لنا عنها وزير الاستثمار المصري في حينها ، وهي تجربة اكتنفتها الكثير من المصاعب والتحديات بسبب حداثة التجربة على مجتمع الاعمال والصناعة المصرية في وقتها وتكاد تقترب من المشهد الاستثماري العراقي الحالي المتطلع الى دخول الشركات العربية والعالمية في مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاع الصناعي كأحد القطاعات الانتاجية الضرورية لتفعيل الاقتصاد الوطني وانتشاله من السبات الذي يعانيه ومن الاعتماد المفرط على النفط ، وعند عقد مقاربة بين التجربتين فاننا لابد من ان نلفت الانتباه الى اختلاف المقومات والركائز الأساسية لكلا التجربتين والوضع السياسي والأمني المختلف تماما، كما ان عناصر النهوض الاقتصادي في العراق تفوق التي توفرت في التجربة المصرية من حيث امتلاكه المقومات المادية والفنية والتي لا تتوفر في معظم البلدان الاخرى ولاسيما النامية منها .

ولكن أهمية الاستثمار في عملية الاعمار والبناء تعد الخطوة الأهم في تحريك العملية الاقتصادية، إضافة الى الجانب الاعماري والخدمي والجمالي الذي يفضي اليه الاستثمار كعملية متكاملة أكثر ما يحتاجها الان القطاع الصناعي، وهذا ما جعلنا نستشهد بالتجربة المصرية الرائدة في هذا المجال والتي قدمت الى العراق رغبة منها في ولوج عالم الاستثمار من خلال الشركات المصرية التي انتظمت في مؤتمر يوم أمس والذي حظي بدعم وترحيب حكومي عال المستوى، وهو جزء من التوجه الحكومي الكبير للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ولعل التركيز الأهم على الخدمات والجانب الصناعي يأتي انطلاقا من الأولويات والحاجة الملحة.

abbas.abbas80@yahoo.com

الشبيبي : خفض ديون العراق إلى ٥٠ مليار دولار

المدى/ وكالات

قال الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي لقد تمكنا من خفض ديون العراق ٨٠٪ وبقيت ديون دول الخليج ما عدا الإمارات التي خفضت ديونها وما تبقى الان ٥٠ مليار دولار بعدما كانت ١٤٠ مليار دولار .

وذكر الشبيبي ان التضخم الكلي في العراق كان قبل سنتين ٦٥٪ والتضخم الجزئي كان ٤٠٪ ولكنه انخفض الى ٧٪ والتضخم الموجود الآن ليس مرتفعا في مقاييس الدول النامية فالكثير من الدول المستقرة يكون التضخم فيها ١٤٪، اما التضخم الركودي فقد كان على القطاعات الحقيقية وهي الانتاجية من صناعة وخدمات وزراعة وليس القطاعات النقدية.

وأوضح الشبيبي: ان البنك المركزي خفض سعر الفائدة واصبحت سياستنا النقدية بشروط اقل على ان تعمل البنوك تحديد اسعار الفائدة على الاقراض والاقتراض و بضوء مستويات التضخم.

وبين انه كلما انخفض التضخم ينسحب على أسعار الفائدة لافتا الى الحاجة الى شهر او شهرين لمراقبة مستوى التضخم لتخفض اسعار الفائدة بعدها ، مشيرا الى ان السياسة النقدية عموما قصيرة الاجل وهي لسيت سياسة تخطيطية فمثلا اسعار الفائدة ليست كسعر الضريبة .

وقال الشبيبي ان الاحتياطي العراقي الحالي يبلغ نحو ٤٣ مليار دولار وهو يتغير يوميا، نتيجة عملية المزاد اليومي لبيع الدولار حيث ان المركزي العراقي حاليا يبيع الدولار فقط، وبما ان الحكومة لديها موارد من النفط بالعملة الاجنبية فأنها تحتاج ان تحول هذه الموارد الى الدينار العراقي لدفع الرواتب وبما اننا منتجون للعملة العراقية فأننا نبيع لهم هذه العملة.

وأضاف: ان الاحتياطي الموجود في البنك المركزي ليس لتغطية العجز في ميزانية الحكومة لانه ليس موردا للحكومة، واحتياطينا لا يمكن التصرف الا لتحقيق التوازن في القطاع الخاص عندما يشتري الدولار عن طريق المزاد فوجوده يحقق الاستقرار للعملة ومعدلات التضخم وانا اطالب من الحكومة دائما ان يفهموا فائدة هذا الشيء .

وعن دور البنك المركزي في حسم ديون العراق قال الشبيبي كان البنك المركزي ووزارة المالية هما الجهتان اللتان فاوضتا على الديون، والمالية كانت هي الاساس بأعتبار الدين عليها وكان دورنا كمستشار وقضية الديون مهمة جدا لان بقاءها يشكل ضغطاً على ميزان المدفوعات وعلى العملة ويخلق حاجة الى العملة الأجنبية، ومن مصلحة البنك المركزي محاربة الديون وقد خفضنا ٨٠٪ من الديون وبقيت دول الخليج عدا الامارات التي خفضت دينها وما تبقى الان ٥٠ مليارات دولار بعدما كانت ١٤٠ مليار دولار.

إبرام أربعة عقود استثمارية في ديالى

بغداد/ المدى

كشف مسؤول لجنة الاعمار في مجلس محافظة ديالى ساجد عبد الأمير عن إبرام أربعة عقود مع شركات عربية لتنفيذ مشاريع تنموية في المحافظة.

وذكر عبد الأمير في تصريح صحفي ان المحافظة أبرمت أربعة عقود لتنفيذ مشاريع حيوية في قطاعات الصحة والزراعة والسياحة والإسكان، تتضمن بناء أربع مدن سياحية في منطقتي حمرين والعظيم وإنشاء فنادق داخل المدن السياحية إضافة الى إنشاء مشاريع زراعية وأخرى خاصة بالثروة الحيوانية.

خبير يطالب بإشراك القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي

بغداد/ المدى

أكد نائب رئيس إتحاد رجال الاعمال العراقيين باسم انطوان ضرورة تحديد علاقة الدولة بالقطاع الخاص وإشراكه في مراكز صنع القرار وذلك لإنعاش الاقتصاد العراقي.

وأوضح انطوان أن انعاش الاقتصاد العراقي يحتاج إلى تخطيط سليم وفلسفة واضحة تضعها الحكومة بمصادقة البرلمان للتخلص من حالة العشوائية مع الأخذ بالاعتبار ضرورة انسجام طموحات الدولة مع إمكانياتها. وأشار رئيس إتحاد الصناعات العراقي إلى أهمية تحديد دور الدولة وعلاقتها بالقطاع الخاص من خلال خلق بيئة مناسبة للاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق بالاستفادة من تجارب السنوات الست الماضية. ونوه انطوان الى أن السياسة الاقتصادية الحالية دفعت الاقتصاديين للهجرة خارج البلاد، داعيا الحكومة للحد من هيمنة التكتلات السياسية على مجالس المحافظات والاهتمام بالرقابة لتنفيذ الخطط المرسومة.

ارتفاع مستوى التبادل التجاري بين العراق وتركيا إلى نسبة ٥٨٪

المدى/ وكالات

قال وزير التجارة التركي كورشود توزمن ان مستوى التبادل التجاري بين العراق وتركيا ارتفع بنسبة ٥٨ في المائة. وتوقع ان يبلغ حجم التبادل التجاري ٢٠ مليار دولار في حلول العام ٢٠١٠. واكد توزمن في مؤتمر صحفي عقده في بغداد مؤخرا ان الشركات التركية ستشارك خلال العام الحالي بثلاثة معارض تجارية كبيرة في العراق. مشيرا الى ان المستثمرين الاتراك يرغبون في العمل ضمن مشاريع البنية التحتية في العراق. وأوضح وزير التجارة التركي ان بلاده لا تريد حدودا يرتع فيها الإرهاب والإرهابيون بل حدودا مزدهرة بالمصانع والمناطق الحرة وساحة للتبادل التجاري بين البلدين.

النقل توقع أربعة عقود لتنشيط السياحة النهرية

المدى/ وكالات

أعلنت وزارة النقل عن توقيع اربعة عقود للتشغيل المشترك لتفعيل وتنشيط السياحة النهرية في بغداد بين الشركة العامة للنقل البحري وشركات القطاع الخاص. وقال مدير اعلام الوزارة عقيل كوثر لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان العقود التي وقعت مع شركات نيف الغروب والبرقة وأهل القبس والغرير تشمل عدداً من الجنائب والزوارق والدافعات في السياحة النهرية التي ستبدأ من منطقة الكريعات شمالي مدينة بغداد نزولاً الى مناطق الكاظمية والاعظمية وجنائب الكرخ والرصافة وصولاً الى الجادرية مع اعادة المياه لجميع المراسي المنتشرة على جانبي نهر دجلة. وأوضح مدير عام الشركة العامة للنقل البحري عصمت عامر جياد أن العمل سيتم بموجب هذه العقود وفقاً لنظام التشغيل المشترك أذ أتخذت الشركة عدداً من الخطط لأحياء السياحة النهرية في مدينة بغداد كما هو الحال بالنسبة لشط العرب في مدينة البصرة حيث قامت الشركة مؤخراً بتوقيع عقد تشغيل مشترك مع شركة عبر الشركة لتشغيل سفينة السلام السياحية في شط العرب وتتوفر في هذه السفينة اجواء جميلة وستكون متنفساً سياحياً للعائلة البصرية.

هيئة مشتركة لحل مشاكل التجار العراقيين والإيرانيين

المدى/ وكالات

اتفقت غرفة تجارة بغداد مع غرفة تجارة ايلام الإيرانية على تشكيل هيئة تحكيمية مشتركة لحل مشاكل ومعوقات التجار ورجال الاعمال في البلدين.

وقال رئيس الغرفة امجد الجبوري لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا): ان الاتفاق جاء بعد زيارة وفد من الغرفة الى ايران مؤخرا واللقاء مع غرفة تجارة وصناعة ومعادن ايلام في جمهورية إيران، وتم خلال الزيارة عقد لقاءات عديدة مع التجار ورجال الاعمال في المحافظة. وأضاف: ان الطرفين اكدا ضرورة إنشاء مختبرات للسيطرة النوعية في المراكز الحدودية بين البلدين لفحص المواد الداخلة من المنفذ الحدودي في مهران والاتفاق على إقامة معرض دولي مشترك في بغداد لغرض التعرف على القدرة الانتاجية للشركات الصناعية الإيرانية، مشيراً الى مناقشة الصعوبات التي تواجه التجار الإيرانيين . وأفاد الجبوري ان من ضمن الصعوبات عدم وجود اعتماد في المعاملات التجارية بين التجار في البلدين وعدم توفر خدمة الشبكة الدولية (الانترنت) في المنطقة الحدودية (مهران) لتسهيل العملية التجارية، ما أدى الى زيادة الرسوم الكمركية في المنفذ الحدودي في مهران ما يؤدي الى ارتفاع اسعار البضائع الايرانية الداخلة للسوق العراقية. وأوضح انه تم الاتفاق بين الجانبين خلال اللقاء على إقامة مؤتمرات واجتماعات بين المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص لتنمية وتطوير أواصر التعاون المشترك بين البلدين الجارين و تشكيل مكاتب في العراق لغرض التعرف على القدرات التجارية والصناعية لمحافظة إيلام.

مستشار اقتصادي يدعو لتخطيط الستراتيجية الاستثمارية في ضوء الإيرادات المالية

بغداد/ المدى

دعا مستشار الهيئة الوطنية للاستثمار عبد الله البندر الحكومة الى تخطيط الإستراتيجية الاستثمارية في ضوء الإيرادات المالية واصلاح السياستين النقدية والمالية في العراق.

وقال البندر ان "على الحكومة تخطيط إستراتيجية عملها الاستثماري في ضوء الإيرادات المالية، الى جانب إجراء إصلاحات في الإجراءات المتبعة في السياستين النقدية والمالية".

وأضاف: "رغم وجود إصلاحات واضحة بخصوص الإجراءات المتبعة في السياستين النقدية والمالية لكنها ليست بمستوى الطموح".

ودعا البندر الحكومة أيضا الى "إنشاء مشاريع استثمارية خاصة للقطاع الخاص تكون مساعدة للنهوض بالاقتصاد العراقي ومواجهة المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى إحداث توزيع عادل للواردات." مشيرا الى "ضرورة النظر لقوانين الاستثمار السائدة من خلال أخذ الدخل القومي للفرد باحتساب مقدار السلع والخدمات ونوعها المنتج، على أنها تشكل الناتج القومي".

وأكد البندر "عدم تجزئة مشاريع استثمار البنى التحتية لانها تكاملية يجب تنفيذها بحد أدنى من الاستثمار، لكنه بين أنها في العراق معطلة تحتاج الى مبالغ مالية طائلة".

ولفت الى ان" الاستثمار في مختلف المشاريع يجب أن يأخذ معدلاً مرتفعاً للنمو الاقتصادي يقابله النمو السكاني من خلال أخذ المشكلة السكانية الكبيرة في البلاد، ودراسة تنظيم العلاقة بين التمويلين الداخلي والخارجي".

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٨ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٢٥٠ ديناراً
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين اسود	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	١٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	١٠٠٠ دينار
عرموط عراقي	٢٠٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٢٥٠ ديناراً
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار